دراسة اقتصادية لواقع الأمن الغذائي العربي والتجارة البينية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية

ا.د سمير عطية محمد عرام د. منال محمد سامي خطاب د. دعاء سمير محمد مرسي
رئيس بحوث متفرغ باحث أول باحث
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.

المقدمـــة:

يعد تحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي ككل من أهم التحديات الرئيسية التي تواجه صانعي القرارات السياسية والاقتصادية بالدول العربية من جهة وعلى مستوى كل دولة منفردة من دول هذا الوطن الكبير من جهة أخرى نظراً لارتباط الحياة والبقاء بالغذاء. والملاحظ من خلال الدراسات في هذا الشأن زيادة الفجوة بين إنتاج واستهلاك العديد من السلع الاستهلاكية الغذائية الرئيسية والتي قدرت قيمتها بحوالي 34,5 مليار دولار عام 2012 ويتوقع زيادتها إلى حوالي 63,5 مليار دولار عام 2030[4] نظراً للطلب المتزايد على الغذاء والذي قد يرجع إلى التزايد المستمر في عدد السكان واختلاف أنماط الاستهلاك بين شعوب الوطن، بالإضافة إلى معدلات التنمية المتواضعة في ظل ضعف الاستثمارات الزراعية وعدم كفاية التمويل والعون الائتماني المقدم للقطاع الزراعي من المؤسسات التمويلية[3].

لذا فإن التنسيق والتكامل الزراعي العربي مطلب تنموي في ظل الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة، للحد من سوء إدارة وتوزيع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بين الدول العربية من خلال تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال وتحقيق التنسيق في الإنتاج والبحث العلمي والتطور التقني والحد من تنافس الدول العربية فيما بينها على حصة السوق العالمية ولتحقيق الأمن الغذائي العربي وتضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك والحد من الاستيراد الذي بلغ قرابة نصف احتياجات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية لذا لابد من استغلال كافة الأراضي بجميع الدول العربية القابلة للزراعة والمياه المتوفرة الاستغلال الأمثل بل وكافة جميع مصادر إنتاج الغذاء العربي حتى لا يكون الغذاء ورقة ضغط تستخدمها الدول الأجنبية في وجه الدول العربية.

كما يجب على الدول العربية أن تفعل كافة الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة فيما بينها بهدف تنمية التبادل التجاري فيما بينهم، حيث تشير الأرقام إلى انخفاض ملحوظ وتدني في قيمة الصادرات والواردات البينية مقارنة بقيمة الصادرات و الواردات العربية الكلية، حيث بلغت نسبة قيمة الصادرات البينية نحو 10,26% من قيمة الصادرات الكلية، كما بلغت نسبة قيمة الواردات البينية هي الأخرى نحو 14,48% فقط من إجمالي قيمة الواردات الكلية خلال متوسط الفترة (2009-2013)[4] وهذا ما يشير إلى تدني ما يتم تصديره أو استيراده من وإلى الدول العربية فيما بينها على الرغم من كثرة الاتفاقيات التجارية الموقعة بينهم مثل (منظمة التجارة الحرة العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، اتحاد المغرب العربي ودول اتفاق أغادير، والسوق العربية المشتركة) الأمر الذي يتطلب أهمية إجراء مثل هذه الدراسات للتعرف على أهم أسباب تدني مستوي الامن الغذائي العربي من جهة وضعف حجم التجارة البينية (الصادرات والواردات) بين الدول العربية وكيفية زيادتها من جهة أخري.

خصائص الاقتصاد العربي:

تتميز الاقتصاديات العربية ببعض الخصائص المشتركة نظراً لطبيعة الاقتصاد العربي الذي يمتاز بتوفر الموارد الطبيعية وخاصة مصادر الطاقة والثروات المعدنية، وفيما يلي أهم الخصائص المشتركة في الدول العربية:-

1-التبعية الاقتصادية: حيث تعاني الدول العربية من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية منذ حصولها علي الاستقلال السياسي، وتعتمد في اقتصادياتها علي تصدير المواد الأولية (البترول) واستيراد السلع الاستهلاكية، وهذا ما يربط اقتصادها بالأسواق العالمية ومنه زيادة درجة الاعتماد علي القوي الاقتصادية الخارجية خاصة في مجال الإنتاج والتجارة، ويرجع الخلل في الهياكل الاقتصادية العربية إلي عدة أسباب لعل من أهمها عدم مرونة الهياكل الاقتصادية للدول العربية، واستمرار وضع الحواجز الجمركية بين الأقطار العربية، وعجز الميزان التجاري لمعظم الدول، واستثمار عائد البترول في الدول الغربية و نقص الغذاء لبعض الدول مما يجعلها تابعة غذائياً للخارج.

2-ضعف التبادل التجاري: انخفاض نسبة التجارة العربية البينية بالمقارنة بنسبة التجارة العربية الخارجية وهذا راجع إلي ضعف العلاقات التجارية الناجمة عن الحواجز الجمركية القائمة بينها وتماثل منتجاتها المصدرة مما يؤدي إلي زيادة التنافس التجاري فيما بينهما.

3-سوء استغلال الموارد الاقتصادية: بالرغم من تمتع الدول العربية بموارد اقتصادية هامة إلا أنها غير مستغلة ويظهر ذلك في نقص استغلال الأراضي الصالحة للزراعة وإرتفاع مستوي البطالة ، بالإضافة إلي سوء استخدام الإيرادات والعوائد النفطية.

4-التخلف التكنولوجي: تعاني أيضا الدول العربية من التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة وهذا لسوء تمويلها للمشاريع العلمية، وعدم تشجيع البحث العلمي وتطويره، بالإضافة إلي سوء استغلال أصحاب المهارات العلمية وإهمالهم مما شجع علي الهجرة للخارج.

أهم صور الاتفاقيات التجارية العربية الموقعة فيما بينهم:

1-الاتفاقيات التجارية الثنائية: مثل الاتفاقية بين مصر ولبنان عام 1951 وبين سوريا والأمارات عام 1999 والوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا عام 1957، والتكامل المصري السوداني عام 1982، والتكامل الليبي السوداني عام 1989 وتهدف لإحداث إعفاءات وتخفيضات جمركية لسلع معينة ذات منشأ محلي بنسبة 40% والإعفاء من تصاريح الاستيراد، ومنها اتفاقيات تشجيع التبادل التجاري دون إحداث تخفيض في الرسوم الجمركية.

2-التجمعات الإقليمية العربية مثل:

أ-مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي أعلن ميلاده بالقمة الخليجية بالرياض في فبراير عام 1981 بين ستة دول عربية وهي السعودية، والبحرين، والأمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت.

ب-مجلس التعاون العربي الذي أعلن ميلاده في فبراير عام 1989 في قمة بغداد بين أربعة دول عربية وهي الأردن ، ومصر، والعراق، واليمن.

ج-اتحاد المغرب العربي والذي أعلن ميلاده في مطلع عام 1989 ويضم في عضويته تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، و موريتانيا. وهذه التكتلات والإقليمية الفرعية المغلقة داخل الوطن العربي يصبح من المضي قدما عن طريق الوحدة العربية الشاملة والتنسيق المستمر وانتهاج فكر مرحلي قائم علي مبدأ التدرج في بناء النموذج الملائم للتكامل الاقتصادي العربي الشامل.

3-الاتفاقيات التجارية الجماعية العربية: تم من خلال الجامعة العربية التي من بين أهدافها التعاون بين الأقطار في عدد من الشئون من بينها الشئون الاقتصادية والتي أنشأتها الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، ومجلس اقتصادي يقترح ما يراه لتحقيق الأهداف الاقتصادية ومنها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري عام 1953، واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957، والتي تضمنت إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية، ثم السوق العربية المشتركة عام 1964[13].

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في أنه على الرغم مما تمتلكه الدول العربية من موارد طبيعية أرضية ومائية وموارد بشرية قادرة على الاستخدام الأمثل لتلك الموارد الطبيعية لتحقيق أعلى نسبة من الاكتفاء الذاتي خاصة من أهم المجموعات السلعية الغذائية والتي تنخفض بها نسبة الاكتفاء الذاتي مثل مجموعة الحبوب والدقيق، والسكر، والزيوت، والبقول حيث بلغت نحو 43,3%، 30,4%، 41,6%، 48,8% عام 2012[4] على الترتيب أي أنها تستورد حوالي 56,7%، 69,6% ، 58,4%،51,2% من تلك المجموعات سابقة الذكر وبنفس الترتيب.

وهذا ما يشير إلى عجز الإنتاج المحلي عن تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية بل وأن أمنها القومي معرض للضغط السياسي من خلال ورقة الغذاء من قبل الدول الأجنبية المالكة له مع أن الدول العربية يمكنها من خلال تكاملها وحسن استغلال مواردها وتنشيط التجارة البينية فيما بينها من الحد من تلك الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك خاصة من مجموعة السلع الأساسية، حيث تشير الأرقام إلى تدني قيمة الصادرات والواردات البينية العربية والتي بلغ متوسط قيمتها نحو 58,92، 64,57 مليون دولار وبنسبة تتمثل نحو 8,87%،

13.58% من إجمالي قيمة الصادرات والواردات الكلية العربية، والبالغة نحو 664,28، 475,56 مليار دولار على الترتيب خلال الفترة من (2000 – 2013)[5].

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى إجراء دراسة اقتصادية لواقع الأمن الغذائي العربي والتجارة البينية في ظل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وذلك من خلال التعرف على الآتي : –

أولاً: الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

1– الموارد الزراعية العربية المستخدمة في إنتاج الغذاء.

2– الفجوة الغذائية والميزان التجاري العربي.

3– كمية الفجوة ومعدلات الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الرئيسية بالوطن العربي.

4– نسبة الواردات الزراعية والغذائية العربية من الواردات الكلية العربية.

5– أهم الحلول المقترحة لحل مشكلة نقص الغذاء في الوطن العربي.

ثانياُ واقع التجارة البينية والكلية للدول العربية:

– مؤشرات كفاءةالتجارة الكلية والبينية فى الدول العربية

1–تطور التجارة الكلية والبينية فى الدول العربية

2–نسبة تغطية الصادرات للواردات فى الدول العربية

3– قيمة الصادرات والواردات الكلية ونسبة ما تمثله الصادرات والواردات البينية منها.

4– درجة المشاركة الاقتصادية في التجارة العربية الكلية والبينية العربية.

5– الميل المتوسط للتصدير والاستيراد للدول العربية.

6– درجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل التبعية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي لكل دولة علي حدي وفقاً لقيمة صادراتها وارداتها.

معدل التبعية والأستقرار الأقتصادى لكل دولة على حدى وفقاً لقيمة صادرتها و واردتها

7– أهم المعوقات التي تواجه التجارة البينية وكيفية الحد منها.

<u>أهمية الدراسة :</u>

تبرز أهمية الدراسة في التعرف على أوجه الإيجاب والقصور في قضية الأمن الغذائي العربي والتجارة البينية بين الدول العربية ومدى إمكانية استثمار أوجه الإيجاب وتسبيط أوجه القصور ومد صانع القرار بالدول العربية بنتائج الدراسة وإيجابياتها بهدف تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية والسوق العربية المشتركة التي يمكن من خلالها تشجيع التجارة البينية ورفع مستوى الاكتفاء الذاتي العربي من الغذاء.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

استخدمت الدراسة في عرض واستخلاص النتائج أسلوبي التحليل الوصفي والكمي متمثلاً في المتوسط الحسابي والنسب ومعامل الاختلاف والتغير وبعض المؤشرات الاقتصادية مثل الانفتاح الاقتصادي، ودرجة المشاركة الاقتصادية، والميل للتصدير والاستيراد، والتبعية الاقتصادية. أما بالنسبة لمصادر البيانات فقد اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،و الأدارة العامة للشئون الأقتصادية والدراسات وثيقة الصلة بموضوع الدراسة والأمانة العامة لمجلس الوحدة الأقتصادية العربية وصندوق النقد العربي، الكتاب الإحصائي السنوي الزراعي العربي، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

نتائج الدراسة:

اولاً : الأمن الغذائى والأكتفاء الذاتى العربى

ويقصد به كما تعرفه منظمة الأغذية والزراعة الدولية "الفاو" توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة أو هو إعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً .

1- الموارد الزراعية العربية المستخدمة في إنتاج الغذاء:

تتعدد الموارد المملوكة والمتاحة للوطن العربي والتي يمكن من خلال استخدام التوليفات المثلى من كل عنصر من عناصرها في تحقيق نسبة الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي العربي وهي :

أ- الموارد البشرية :

يشير جدول (1) تصنيف الموارد البشرية بالدول العربية وفقاً لتخصصها خلال الفترة (2010-2012) حيث اتضح الآتي :

- بلغ متوسط إجمالي عدد السكان خلال فترة الدراسة حوالي 359,131 مليون نسمة بمعدل تغير سنوي بلغ نحو 0.23% عام (2011 – 2012).

يمثل عدد الريفين من هذا العدد حوالي 41,04% حيث يبلغ متوسط إجمالي عددهم حوالي 147,386 مليون نسمة بمعدل تغير سنوي بلغ نحو 1.2%، حيث يبلغ عدد الزراعيين منهم حوالي 83,875 مليون نسمة تمثل نسبتهم حوالي 23,35%، 56,91% من إجمالي العدد الكلي والريفيين على الترتيب و بمعدل تغير سنوي قدر بنحو 40%.

- يبلغ إجمالي عدد العمالة الكلية بما فيهم العمالة الزراعية حوالي 122,20 مليون عامل يمثلون حوالي 34,03% ومعدل تغير سنوي بلغ نحو 2.8%، وهو عدد كبير يتطلب حسن استغلاله، بينما يبلغ إجمالي عدد العمالة الزراعية حوالي 27,24 مليون يمثلون حوالي 22,3% من إجمالي العمالة الكلية حيث بلغ معدل التغير بين عامي 2012/2011 نحو 0.8%.

جدول (1) تصنيف الموارد البشرية بالدول العربية وفقاً لنوعية العمل خلال الفترة (2010-2012)

تصنف عدد السكان	سنوات المقارنة			المتوسط العام (بالمليون)	* معدل التغير (2011-2012) %
	2010	2011	2012		
إجمالي عدد سكان الدول العربية	353,671	362,273	361,448	359,131	0,23
عدد الريفيين منهم	145,513	147,407	149,239	147,386	1,2
% من الإجمالي	41,14	40,69	41,29	41,04	-
عدد الزراعيين منهم	84,146	83,896	83,584	83,875	0,4
% من العدد الكلي	23,79	23,16	23,12	23,35	-
% من الريفيين	57,83	56,91	56,0	56,91	-
العمالة الكلية	118,354	122,412	125,844	122,20	2,8
العمالة الزراعية	27,135	27,189	27,395	27,24	0,8
%	22,9	22,2	21,8	22,3	-

*** (سنة المقارنة – سنة الاساس) ÷ سنة الاساس ×100**

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) جمعت وحسبت من قاعدة البيانات 2013.

ب- الموارد الأرضية:

يشير جدول (2) تصنيف الموارد الأرضية الزراعية بالدول العربية وفقاً لاستخداماتها خلال الفترة (2010-2012) إلى الآتي :

- بلغ المتوسط العام لإجمالي المساحة الزراعية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2010-2012) حوالي 74,32 مليون هكتار بحد اقصى بلغ حوالي 79,198 مليون هكتار عام 2012 بزيادة تبلغ نحو 4,878 مليون هكتار وبنسبة زيادة تبلغ نحو 6,56% عن المتوسط العام لفترة الدراسة وبمعدل تغير قدر بنحو 5.2% عام 2012 عن عام 2011 (سنة المقارنة)، بينما بلغ الحد الأدنى حوالي 68,486 مليون هكتار عام 2010 بانخفاض بلغ حوالي 5,834 مليون هكتار وبنسبة تبلغ نحو 7,85% عن المتوسط العام لفترة الدراسة.

- **بلغ المتوسط العام للأراضي الزراعية المستديمة حوالي 9,236 مليون هكتار خلال فترة الدراسة وبنسبة تمثل نحو 12,43% من المتوسط العام لإجمالي المساحة الزراعية الكلية وبمعدل تغير بلغ نحو 0.7% عن سنة المقارنة، بينما يبلغ المتوسط العام للأراضي الزراعية الموسمية خلال فترة الدراسة (2010-2012) حوالي 65,081 مليون هكتار وبنسبة تبلغ نحو 87,57% من المتوسط العام لإجمالي المساحة الزراعية الكلية وبمعدل تغير بلغ نحو 5.9% عن سنة المقارنة.**
- **تصنف الأراضي الزراعية الموسمية إلى ثلاثة أنماط وهي :**

أ- الأراضي المطرية ويبلغ متوسطها العام حوالي 38,32 مليون هكتار وبنسبة تمثل نحو 58,88% من المتوسط العام لإجمالي مساحة الأراضي الزراعية الموسمية خلال فترة الدراسة وبمعدل تغير بلغت نسبته نحو 630% عن سنة المقارنة 2010.

ب- الأراضي المروية : ويبلغ متوسطها العام حوالي 13,445 مليون هكتار وبنسبة تمثل نحو 20,66% من المتوسط العام لإجمالي مساحة الأراضي الزراعية الموسمية خلال فترة الدراسة وبنسبة تغير تقدر بنحو 70% عن سنة المقارنة.

ت- الأراضي المتروكة (البور) ويبلغ متوسطها العام حوالي 13,317 مليون هكتار وبنسبة تمثل نحو 20,46% من المتوسط العام لإجمالي مساحة الأراضي الزراعية الموسمية وبنسبة تغير بلغت نحو 6310% عن سنة المقارنة وهذه النوعية تحتاج إلي البحوث والدراسات العلمية التي تحول الجزء الأكبر منها إلي مصادر إنتاج.

جدول (2) تصنيف الموارد الأرضية الزراعية بالدول العربية وفقاً لاستخداماتها خلال الفترة (2010-2012).

البيـــان		2010	2011	2012	المتوسط العام (مليون هكتار)	*التغير %
المساحة الزراعية الكلية	الأراضي الزراعية المستديمة	8,996	9,322	9,390	9,236	0,7
	%	13,14	12,38	11,96	12,43	-
	الأراضي الزراعية الموسمية	59,490	65,946	69,808	65,081	5,9
	%	86,86	87,61	88,14	87,57	-
	الإجمالي	68,486	75,268	79,198	74,32	5,2
الأراضي الزراعية الموسمية	الزراعة المطرية	35,474	41,024	38,460	38,32	6,30
	%	59,63	62,21	55,09	58,88	-
	الزراعة المروية	10,444	14,894	14,997	13,445	0,7
	%	17,56	22,59	21,49	20,66	-
	الأراضي المتروكة (بور)	13,572	10,028	16,351	13,317	63,1
	%	22,81	15,20	23,42	20,46	-
	الإجمالي	59,490	65,946	69,808	65,081	0,7-
مساحة الغابات		94,887	49,008(*)	48,790(*)	64,228	0,4-
مساحة المراعي		494,259	494,295	425,295	471,280	14,0-

*** (سنة المقارنة – سنة الاساس) ÷ سنة الاساس ×100**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية حسبت وجمعت من سجلات قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2014.

- بلغ المتوسط العام لمساحة الغابات خلال فترة الدراسة حوالي 64,228 مليون هكتار بنسبة تغير سلبي بلغ نحو 40% مما يشير إلي تناقص المساحة عام 2012 عن 2010، وهذه المساحة يمكن استثمارها في زراعة الأخشاب عالية القيمة لاستخدامها في

(*) بعد انفصال جنوب السودان في منتصف عام 2011.

الصناعات الخشبية الراقية للحد من استيراد تلك النوعية من الأخشاب من خارج الدول العربية كما يمكن استغلالها في تربية الحيوانات النادرة بهدف التصدير.

– بلغ المتوسط العام لمساحة المراعي حوالي 471,280 مليون هكتار تمثل حوالي634% من إجمالي المساحة الزراعية الكلية خلال فترة الدراسة حيث أخذ معدل تغيرها عام 2012 عن عام 2010 رقم سلبي بلغ نحو 14% وهذه المساحة يمكن استغلالها في إنتاج عدد كبير من حيوانات اللحم واللبن لسد الفجوة الغذائية بهما أولاً ثم تصدير الفائض إلى الخارج واستخدام حصيلة الاستيراد في شراء سلع أخرى يكون نسبة الاكتفاء الذاتي بها منخفض . من خلال العرض السابق يتضح أن الدول العربية تمتلك موارد أرضية متنوعة الخواص فإذا أمكن توجيه كل نوعية منها إلى الاستخدام الأمثل من خلال مركز بحثي متخصص في دراسة نوعيات الأراضي وخصائصها وتحديد نوعية المنتج الذي يجود في كل نوعية لأمكن سد جزء كبير من فجوة الغذاء العربي.

ج- الموارد المائية :

يشير جدول (3) الموارد المائية السطحية المتاحة وأنماط استخدامها بالدول العربية خلال عام 2010 إلى الآتي:

– يبلغ إجمالي المياه السطحية المتاحة بالدول العربية حوالي 243,57 مليار م3 تأتي هذه الكمية من ثلاثة مصادر وهي :

أ- الموارد الطبيعية المتجددة وتبلغ كميتها حوالي 232,71 مليار م3 وبنسبة تمثل نحو 95,32% من إجمالي المياه السطحية للدول العربية خلال سنة الدراسة.

ب- الموارد المعالجة المستخدمة وتبلغ كميتها حوالي 4,49 مليار م3 وبنسبة تتمثل نحو 1,84% من إجمالي كمية المياه السطحية للدول العربية خلال سنة الدراسة.

ج- المياه المحلاة، ويبلغ كميتها حوالي 6,91 مليار م3 وبنسبة تمثل نحو2,84% من إجمالي المياه السطحية للدول العربية خلال سنة الدراسة.

– تبلغ كمية الاستخدام السنوي من تلك الموارد حوالي 204,49 مليار م3 وبنسبة تمثل حوالي 83,96% من إجمالي المياه السطحية ويبقي فائض يقدر بحوالي 39,08 مليار م3 يخصم منه كمية البخر والتسرب الأرض (الرشح).

– تستخدم المياه السطحية العربية في ثلاثة قطاعات وهي :

1- القطاع الزراعي ويستخدم به حوالي 150,7 مليار م3 بنسبة تمثل نحو 73,68% من إجمالي المياه السطحية بالدول العربية.

2- القطاع المنزلي ويستخدم به حوالي 43,2 مليار م3 وبنسبة تتمثل 21,11% من إجمالي كمية المياه السطحية للدول العربية.

3- القطاع الصناعي ويستخدم به حوالي 10.59 مليار متر مكعب تمثل نحو 5.21% من اجمالي المياه السطحية

جدول (3) الموارد المائية السطحية المتاحة وأنماط استخدامها بالدول العربية عام 2010

البيان	الكمية المتاحة سنوياً (مليار م3)	%	نسبة الاستخدام لكل قطاع %		
			القطاع المنزلي	الصناعة	الزراعة
الموارد الطبيعية المتجددة	232,17	95,32	–	–	–
الموارد المعالجة المستخدمة	4,49	1,84	–	–	–
المياه المحلاة	6,91	2,84	–	–	–
الإجمالي / مليار م3	243,57	100	–	–	–
الاستخدام السنوي للمياة مليار م3	**204,49**	**83.96**	**21,11**	**5,21**	**73,68**

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية جمعت وحسبت من بيانات قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2013.

– هذه الكميات الموضحة بالجدول بدون المياه الجوفية المخزونة بباطن الأرض وهي كثيرة خاصة في الدول الممطرة وهي تستخدم في ري كثير من الزراعات خاصة بالمناطق الصحراوية البعيدة عن مصادر المياه السطحية، لذا يجب استخدامها فقط في ري المحاصيل ذات العائد المجزي نظراً لأن معظمها مياه غير متجددة كما أنها تعد مخزون إستراتيجي هام للدول العربية.

2- الفجوة الغذائية والميزان التجاري العربي:

يتناول هذا الجزء من الدراسة واقع الأمن الغذائي العربي والميزان التجارى حيث يشير جدول (4) كمية الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية والميزان التجارى ونسبة الاكتفاء الذاتي وقيمة العجز من المجموعات الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال متوسط الفترة (2010 – 2012) إلى:-

– بلغ إجمالي المنتج من السلع الغذائية الرئيسية خلال فترة الدراسة حوالي 252.79 مليون طن ،بينما بلغ اجمالي المستهلك من تلك السلع خلال فترة الدراسة حوالي 408.35 مليون طن.

– بلغ اجمالي الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك من تلك السلع حوالي 155.56 مليون طن أي أن الاستهلاك يزيد بتلك الكمية (استيراد) وهي تمثل حوالي 61.54% من اجمالي الإنتاج (عجز). وهذا ما يشكل عبئ علي ميزان المدفوعات للدول العربية من أجل تحقيق الامن الغذائي من خلال الاستيراد.

جدول (4) كمية الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية والميزان التجارى ونسبة الاكتفاء الذاتي وقيمة العجز من المجموعات الغذائية الرئيسية فى الوطن العربى خلال متوسط الفترة (2010 – 2012)

المجموعات السلعية	الإنتاج (ألف طن)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	الفجوة الغذائية (ألف طن)	الصادرات		الواردات		قيمة العجز (مليون دولار)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
				كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)		
الحبوب	52816.88	119064.49	(66247.61)	2056.29	1166.52	68303.87	22599.41	(21432.89)	44.36
القمح والدقيق	25701.37	60019.79	(34318.42)	867.69	281.61	35186.14	10304.66	(10023.05)	42.82
الذرة الشامية	7756.31	24238.75	(16482.44)	99.49	34.95	49915.48	4690.16	(4655.21)	32.00
الأرز	5824.01	9767.64	(3943.64)	848.96	708.53	4792.60	4212.32	(3503.78)	59.63
الشعير	6821.72	16942.08	(10120.37)	94.84	43.41	10215.24	2877.70	(2834.29)	40.26
البطاطس	13185.53	12930.80	254.73	971.70	352.29	716.97	447.78	(95.49)	101.97
جملة البقوليات	1329.36	2389.15	(1059.79)	351.69	307.02	1411.52	1149.36	(842.34)	55.64
جملة الخضر	52964.94	51637.99	1326.95	4711.91	3010.01	3385.06	1885.73	1124.27	102.57
جملة الفاكهة	32214.14	32746.04	(531.90)	4704.05	3589.91	5236.22	3585.40	4.51	98.38
السكر	3196.91	9972.24	(6775.33)	1921.79	1647.03	8697.19	5647.52	(4000.49)	32.06
جملة الزيوت والشحوم	2078.14	5522.94	(3444.80)	1351.70	1994.72	4796.50	6775.45	(4780.73)	37.63
لحوم بيضاء	3519.43	5302.60	(1783.17)	88.99	181.99	1872.12	3544.51	(3362.53)	66.37
اللحوم الحمراء	4870.27	5951.45	(1081.18)	119.46	266.33	1200.91	4033.60	(3767.28)	81.83
جملة اللحوم	8389.47	11254.22	(2864.75)	208.31	448.12	3073.03	7578.11	(7130)	74.55
الأسماك	4069.45	4097.83	(28.38)	794.00	2295.73	825.39	1741.57	554.16	99.31
البيض	1698.95	1763.79	(64.84)	86.21	210.62	151.08	249.13	(38.51)	96.32
الألبان ومنتجاتها	26349.19	34744.31	(8395.12)	3906.93	1781.90	12302.72	5811.50	(4029.60)	75.84
الإجمالي	**252786.04**	**408346.11**	**(155560.06)**	**23184.02**	**18320.68**	**212082.03**	**87133.91**	**(68813.23)**	

الفجوة الغذائية = الإنتاج المحلي – المتاح للاستهلاك قيمة العجز = قيمة الصادرات – قيمة الواردات
نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج المحلي ÷ المتاح للاستهلاك) × 100 ( ) الأرقام بين الأقواس سالبة

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

3- كمية الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية بالوطن العربى :

يشير جدول (5) المقارنة بين واقع الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية الرئيسية بالدول العربية عام 2012 بما كان عليه عام 2000 حيث اتضح الآتي:

– زيادة الإنتاج الكلي عام 2012 زيادة ملحوظة ولكنها لم تحقق الاكتفاء الذاتى المأمول وفي كلاً من الحبوب والدقيق والقمح والشعير والبطاطس والبقوليات والزيوت والخضروات والسكر واللحوم والألبان ومنتجاتها والأسماك حيث ارتفع إجمالي الإنتاج من تلك السلع من حوالي 173.77 مليون طن عام 2000 إلي حوالي 236.64 مليون طن عام 2012 زيادة تبلغ مقدارها نحو 62.87 مليون طن وبنسبة زيادة بلغت نحو 36.20% عما كانت عليه في عام 2000.

– زيادة كمية الاستهلاك الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في الإنتاج حيث ارتفع من 267.95 مليون طن من السلع موضوع الدراسة عام 2000 إلي حوالي 379.91 مليون طن عام 2012 زيادة مقدارها حوالي 111.95 مليون طن وبنسبة زيادة بلغت نحو 41.78% عما كانت عليه عام 2000، وذلك نتيجة زيادة عدد السكان من حوالي 274 مليون نسمة عام 2000 إلي حوالي 350 مليون نسمة عام 2012 زيادة مقدارها 76 مليون نسمة وبنسبة زيادة بلغت نحو 27.7%.

– زيادة حجم الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 94.19 مليون طن عام 2000 إلي حوالي 143.27 مليون طن عام 2012 زيادة بلغ مقدارها حوالي 49.08 مليون طن وبنسبة زيادة بلغت نحو 52.11% عن سنة المقارنة لنفس السبب السابق وهو زيادة عدد السكان والتغير فى نمطهم الغذائي.

– انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي عام 2012 عما كانت عليه عام 2000 من كلاً من السكر الخام، والزيوت النباتية، والحبوب والدقيق، والقمح، والبقوليات لتصل لنحو 27%، 41.6%، 43.3%، 46.4%، 48.8% علي الترتيب السابق بعد أن كانت عام 2000 تبلغ نحو 34.4%، 43.3%، 44.7%، 47.7%، 62.7%، علي الترتيب السابق، أي أن الواقع الآن يشير إلى أن الدول العربية تحتاج ما تبلغ نسبته حوالي 73%، 70.1%، 58.4%، 56.7%، 53.6%، 51.2% من السلع سابقة الذكر وعلي الترتيب السابق، لسد حاجة استهلاك الشعوب العربية وتحقيق الأمن الغذائي لهم، وهذا أمر صعب يحتاج إلى مبالغ كبيرة في ظل التغيرات السياسية بالمنطقة وما يدبر لها الأمر الذي يعلي قيمة الاتحاد العربي و التكامل الاقتصادي واستخدام الموارد العربية أحسن استغلال لسد حاجتهم من الغذاء ذاتياً.

– لم يتحقق زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي بمجموعة السلع الغذائية إلا في كلاً من مجموعة الخضروات والأسماك حيث بلغت نسبتهما حوالي 102.2%، 102.8% أي أن نسبة الفائض من تلك السلعتين تقدر بنحو 2.2%، 2.8% علي الترتيب السابق.

– بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من كلاً من البطاطس، والفاكهة، واللحوم، والألبان ومنتجاتها، والأرز، والزيوت النباتية نحو 99.4%، 97.9%، 72%، 71.4%، 68.8%، 67.7% علي الترتيب السابق وهو أفضل من المجموعات الأخري ولكنه غير كافي في ظل زيادة السكان.

– كما تشير نتائج التنبؤ الذى أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2030 إلى أن حجم الفجوة المتوقعة بالوطن العربى سيصل إلى حوالى 65.9 ، 31.98 ،1.31، 0.347 ،9.82 ،4.75، 0.931 ،2.14، 11.3 مليون طن من جملة الحبوب والقمح والدقيق والبقوليات والفاكهة والسكر و الزيوت النباتية واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء و الألبان ومنتجاتها على الترتيب.

– كما تتوقع أن تصل نسبة الاكتفاء الذاتى عام 2030 إلى حوالي 48% ،48%، 45% ،24%، 26% ،61% ،74% من كلاً من جملة الحبوب والقمح والدقيق والبقوليات والسكر و الزيوت النباتية واللحوم البيضاء و الألبان ومنتجاتها على الترتيب الأمر الذي يتطلب اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهة تلك الأزمة[3].

جدول (5) المقارنة بين الإنتاج والاستهلاك والفجوة والاكتفاء الذاتي من أهم السلع الرئيسية بالدول العربية عام 2012 بعام 2000.

المجموعات السلعية	2000				2012			
	الإنتاج (مليون طن)	الاستهلاك (مليون طن)	الفجوة الغذائية (مليون طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	الإنتاج (مليون طن)	الاستهلاك (مليون طن)	الفجوة الغذائية (مليون طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
الحبوب والدقيق	37606	84075	(46469)	44.73	51016	117951	(66935)	43.25
القمح	16865	35365	(18500)	47.69	26086	56207	(30121)	46.41
الأرز	6151	9051	(2900)	67.96	6630	9642	(3012)	68.76
الشعير	2830	11230	(8400)	25.20	5418	18136	(12718)	29.87
البطاطس	7360	7412	(52)	99.30	11631	11697	(66)	99.44
البقوليات	1255	2001	(746)	62.72	1352	2769	(141)	48.83
الزيوت النباتية	1700	3839	(2139)	44.28	2100	5043	(2943)	41.64
الخضروات	39164	39443	(279)	99.29	53401	52079	1322	102.54
الفاكهة	27367	28045	(678)	97.58	27418	28020	(602)	97.85
سكر خام	2400	6982	(4582)	34.37	3229	11954	(8725)	27.01
البذور الزيتية	2927	4005	(1078)	73.08	7633	11278	(3645)	67.68
لحوم	6361	7451	(1090)	85.37	8557	11890	(3333)	71.97
الألبان ومنتجاتها	18721	26205	(7484)	71.44	27984	39169	(11185)	71.44
الأسماك	3062	2850	212	107.44	4185	4071	114	102.80
الإجمالي	**173769**	**267954**	**(94185)**	**-**	**236640**	**379906**	**(143266)**	**-**

( ) الأرقام بين الأقواس سالبة

المصدر: جمعت وحسبت من صندوق النقد العربي، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، أبريل2012 .

4- نسبة الواردات الزراعية والغذائية من الواردات الكلية العربية:

تحتاج الشعوب العربية إلي العديد من السلع والخدمات التي تلبي سد احتياجاتهم وتحقيق رغباتهم وتاتي في مقدمة تلك الاحتياجات الغذاء ولما كان هناك عجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي منه كما أظهرته الدراسة ونؤكده من خلال استعراض نسب الواردات الزراعية والغذائية من الواردات الكلية حيث:

يشير جدول (6) قيمة الواردات العربية الكلية والزراعية والغذائية خلال متوسطي الفترتين (2005 – 2009) ، (2010 – 2012) إلي الآتي:

- بلغ إجمالي متوسط قيمة الواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة (2005 – 2009) حوالي 460.82، 51.47، 41.84 مليار دولار علي الترتيب، تمثل قيمة الواردات الزراعية والغذائية حوالي 11.7%، 9.08% من إجمالي قيمة الواردات الكلية، كما تمثل قيمة الواردات الغذائية حوالي 81.30% من قيمة الواردات الزراعية لنفس الفترة.

- ارتفع إجمالي متوسط قيمة الواردات الكلية والزراعية والغذائية الفترة (2010 -2012) ليصل إلي حوالي 707.45، 81.37، 67.92 مليار دولار علي الترتيب، تمثل قيمة الواردات الزراعية والغذائية حوالي 11.50%، 9.60% من إجمالي قيمة الواردات الكلية، كما تمثل قيمة الواردات الغذائية حوالي 83.47% من قيمة الواردات الزراعية لنفس الفترة أي أن الواردات الغذائية تمثل النسبة الأكبر بالفترتين.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن هناك تزايد سنوي ملحوظ في قيمة الواردات ككل من جهة وفي قيمة الواردات الزراعية والغذائية من جهة أخري مما يؤكد وجود عجز في كمية الغذاء وبالتالي عدم تحقيق الأمن الغذائي العربي الأمر الذي يتطلب بحث أسباب هذا العجز ومحاولة الإقلال والحد منه لأقل نسبة ممكنة أن لم يكن إلغائه كاملاً حتي لا يكون الغذاء ورقة ضغط تستخدمها الدول المنتجة له تجاه الدول العربية.

جدول (6) نسبة الواردات الزراعية والغذائية من الواردات الكلية خلال متوسط الفترتين (2005 – 2009) ، (2010 – 2012).

الدول	متوسط الفترة (2005 -2009)			متوسط الفترة (2010 -2012)		
	الواردات الكلية مليون دولار	الواردات الزراعية مليون دولار	الواردات الغذائية مليون دولار	الواردات الكلية مليون دولار	الواردات الزراعية مليون دولار	الواردات الغذائية مليون دولار
الأردن	13417.05	2133.76	1850.62	18407.51	3185.94	2849.91
الإمارات	100843.51	4656.55	3438.19	152183.57	9614.15	6008.66
البحرين	10460.52	568.21	514.37	11797.61	586.19	544.23
تونس	18509.15	2037.00	1349.61	22127.49	2631.72	1535.99
الجزائر	29451.89	6357.49	4768.94	45388.73	7826.71	5515.01
جيبوتي	392.66	136.98	46.37	410.00	143.03	48.42
السعودية	86076.16	12062.33	11334.75	131511.47	20883.32	19530.96
السودان	8534.61	837.98	260.46	16540.53	469.34	241.38
سوريا	13465.82	1483.70	1259.35	18482.13	3302.16	2818.97
الصومال	803.12	448.40	372.08	944.00	527.06	437.35
العراق	25470.89	1684.55	1514.12	25791.53	1354.31	1174.31
عمان	14361.87	1284.18	793.87	22462.12	958.21	958.21
فلسطين	3224.22	332.07	260.84	4173.07	590.67	331.95
قطر	18747.35	638.85	462.68	26197.76	1936.20	1663.16
الكويت	20840.50	1753.03	1165.10	22476.04	1829.51	1195.37
لبنان	10836.68	2080.85	1278.90	20901.56	2774.68	2307.72
ليبيا	15907.56	1939.34	1707.22	20460.00	2093.32	1828.80
مصر	33022.30	5603.71	5060.34	60873.09	12383.01	11564.29
المغرب	28225.63	3453.55	2494.18	42354.93	5335.74	4454.60
موريتانيا	705.14	185.21	140.12	369.79	94.25	84.01
اليمن	7526.10	1791.45	1764.59	43601.29	2853.65	2829.53
المجموع	460822.73	51469.19	41836.70	707454.21	81373.17	67922.84

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جمعت وحسبت من الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

5- أهم الحلول المقترحة لحل مشكلة نقص الغذاء في العالم العربي:

من خلال استعراض واقع الأمن الغذائي العربي وانخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية الرئيسية فإنه يمكن الحد منها من خلال:-

1- **التوسع الرأسي وزيادة الإنتاج من نفس المساحة التي تستغل في الوقت الحالي باستخدام أحدث التكنولوجيات المتعددة.**
2- **التوسع الأفقي وزيادة الإنتاج وذلك من خلال زيادة المساحة المستغلة فالمساحة المروية يمكن زيادتها من 12 مليون هكتار إلي حوالي 27 مليون هكتار عن طريق تحديث نظم الري وترشيد استخدمها، كما يمكن زيادة المساحة المزروعة الكلية إلي 100 مليون هكتار.**
3- **استخدام وسائل زراعية جديدة وهي تعتمد علي أن التربة ليست ضرورية بالنسبة للنبات لأن العناصر الغذائية يمكن أن تنتشر في السائل أسرع من انتشارها في التربة لذا من الممكن زراعة النباتات المائية.**
4- **الانتقال من نموذج التبعية الغذائية إلي الاعتماد المتبادل أي الاستيراد من حصيلة الصادرات لتلبية الاحتياجات الغذائية.**
5- **للإدارة السياسية العربية في توفير الأمن الغذائي دور هام لذا يعد التكامل الزراعي العربي أحد المتطلبات الهامة لتحقيق برنامج التنمية الزراعية العربية بهدف الوصول إلي توفير الأمن الغذائي ، ويتم التكامل في مجالات التكنولوجيا، والمياه، والري بزيادة المتاح منه وتحسين نوعيتها والحفاظ عليها وترشيدها.**
6- **التنسيق العربي في مجال الإنتاج وفقاً لمبدأ الميزة النسبية لكل دولة.**

ثانياً: واقع التجارة البينية والكلية للدول العربية

نستعرض في هذا الجزء من الدراسة قيمة الصادرات والواردات البينية ونسبة ما تمثله من إجمالي قيمة كلاً من الصادرات والواردات الكلية لكل دولة من الدول العربية كلاً علي حدة للتعرف من خلال تلك التقديرات علي نسبة تغطية الصادرات البينية للواردات البينية لكل دولة بالإضافة إلي التعرف علي درجة الإنفتاح الاقتصادي وتاثيره علي التجارة الخارجية لكل دولة حيث تشير البيانات الواردة بالجدول (7) متوسط قيمة الصادرات والواردات الكلية والبينية ودرجة المشاركة والانفتاح الاقتصادي خلال متوسط الفترة (2009 – 2013) إلي تباين الدول العربية فيما بينها من حيث الأهمية النسبية للصادرات والواردات العربية والبينية.

مؤشرات كفاءة التجارة الكلية والبينية في الدول العربية:

1- تطور التجارة الكلية والبينية في الدول العربية:

يتضح من الجدول (7) أن المتوسط العام لنسبة قيمة الصادرات البينية تمثل نحو 10.26% من إجمالي قيمة الصادرات العربية الكلية البالغة نحو 1020 مليار دولار خلال متوسط الفترة (2009 -2013)، في حين تمثل نسبة قيمة الواردات البينية حوالي 14.48% من إجمالي قيمة الواردات العربية الكلية والبالغة نحو 739.39 مليار دولار خلال متوسط فترة الدراسة.

2- نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية:

تعتبر نسبة تغطية الصادرات للواردات أحد المؤشرات الأولية لتقدير كفاءة التجارة الخارجية من خلال تحديد اتجاه تيار التدفق من أو إلي الدولة ومن ثم تحقيق العجز أو الفائض في الميزان التجاري، فعلي مستوي التجارة الكلية العربية فقد تبين أن قيمة الصادرات العربية تغطي نحو 137.97% من إجمالي قيمة الواردات الكلية العربية خلال متوسط الفترة 2009 – 2013، والذي قد ترجع لإرتفاع قيمة الصادرات البترولية خلال تلك الفترة، كما يتضح من نفس الجدول السابق الاشارة اليه أن الميزان التجاري علي مستوي الدول العربية قد حقق فائض في كل من دولة الإمارات والبحرين والجزائر والسعودية، والعراق ،وعمان، وقطر، والقمر، والكويت ،وليبيا وقد تراوحت نسبة تغطية الصادرات للواردات العربية ما بين نحو 4148.8% كحد أقصي في القمر، ونحو 14.62% كحد ادني في دولة جيبوتي، بينما تقارب الميزان التجاري في كل من السودان وتونس من التعادل حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات نحو 82.44%، 70.78% لكل منهم علي الترتيب.

كما إتضح أن قيمة الصادرات البينية تغطي نحو 97.77% من إجمالي الواردات البينية خلال متوسط فترة الدراسة. كما اتضح من الجدول أن الدول العربية التي حققت فائض في الميزان التجاري البيني هي جزر القمر،وموريتانيا، والسعودية، وقطر، والجزائر، ومصر حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات البينية للواردات البينية نحو 7483%، 3303.2%، 202.45%، 167.42%، 114.22%، 108.88% لكل منهم علي الترتيب. بينما تواجه باقي الدول العربية عجزاً في الميزان التجاري البيني.

3-درجة المشاركة الاقتصادية:

وهي تعبر عن مدي مساهمة التجارة الخارجية في التجارة الكلية ويتراوح هذا المعيار بين صفر في حالة التوازن التام في ميزان التجاري وبين 100 في حالة الاعتماد الكلي علي التصدير أو الاستيراد ويتم تقديرها من خلال الفرق المطلق بين الصادرات والواردات للدولة في سنة ما منسوباً إلي حجم التجارة الخارجية للدولة في نفس السنة. وتشير النتائج المتحصل عليها أن متوسط درجة المشاركة الاقتصادية للتجارة الكلية بلغ نحو 15.96% وتراوح بين حد أدني بلغ نحو 0.58% في الإمارات وحد أقصي بلغ نحو 95.29% في جزر القمر، بينما بلغ متوسط درجة المشاركة الاقتصادية للتجارة البينية نحو 1.13% وتراوح بين حد أدني بلغ نحو 0.01% في سوريا وحد أقصي بلغ نحو 97.36% في جزر القمر وذلك خلال متوسط الفترة (2009 -2013).

4- الميل المتوسط للتصدير والاستيراد للدول العربية:

يعبر الميل المتوسط للتصدير أو الإستيراد عن نسبة قيمة الصادرات أو الواردات إلي قيمة الناتج المحلي الإجمالي . والذي يتراوح بين (صفر ،1) وكلما اقتربمن الوارحد الصحيح زاد الميل الحدي للتصدير أو الاستيراد، حيث يتضح من نفس الجدول (7) إرتفاع الميل المتوسط للتصدير عنه للاستيراد في التجارة العربية حيث بلغ هذا المعامل نحو 0.43 للتصدير، ونحو 0.31 للاستيراد. كما اتضح أن أكثر الدول العربية إرتفاعاً في معامل الميل للتصدير هي عمان، وموريتانيا، وقطر، والإمارات حيث بلغ هذا المعامل نحو 0.66، 0.66، 0.65،

0.64 لكل منهما علي الترتيب، بينما ارتفع الميل المتوسط للاستيراد في كل من موريتانيا، والأردن، والإمارات بمعامل بلغ نحو 0.86، 0.64، 0.63 لكل منهم علي الترتيب خلال متوسط فترة الدراسة.

5- درجة الإنفتاح الاقتصادي:

يوضح هذا المقياس العلاقة بين قيمة الواردات والصادرات إلي قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أي درجة تعامل الدولة مع العالم الخارجي. حيث يتضح من الجدول (7) أن دولة القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والإمارات، وعمان اتسمت بإرتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي بالمقارنة بباقي الدول العربية حيث بلغت درجة الانفتاح الاقتصادي نحو 17.03، 3.08 ، 1.52، 1.27، 1.03 لكل منهم علي الترتيب خلال متوسط فترة الدراسة.

جدول (7): متوسط قيمة الصادرات والواردات الكلية والبينية للدول العربية ودرجة المشاركة في التجارة البينية والكلية والانفتاح الاقتصادي خلال متوسط الفترة (2009 – 2013). **القيمة بالمليار دولار**

الدول العربية	التجارة العربية الكلية		التجارة العربية البينية			نسبة الواردات البينية إلي الواردات الكلية	نسبة تغطية الصادرات البينية العربية إلي الواردات البينية العربية	نسبة تغطية الصادرات العربية إلي الواردات الكلية	د رجة المشاركة الإقتصادية في التجارة البينية (%)	د رجة المشاركة الإقتصادية في التجارة الكلية (%)	قيمة الناتج المحلي الاجمالي	تجارة الدول العربية		
	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	نسبة الصادرات البينية إلي الصادرات الكلية							الميل للتصدير	الميل للاستيراد	درجة الانفتاح الاقتصادي
الأردن	5.43	18.31	3.07	6.19	56.49	33.78	49.62	29.68	(33.67)	(54.23)	28.76	0.19	0.64	0.83
الإمارات	212.92	210.48	17.61	19.28	8.27	9.16	91.32	101.16	(4.53)	0.58	333.09	0.64	0.63	1.27
البحرين	15.76	12.22	2.68	3.98	16.99	32.58	67.25	128.95	(19.58)	12.64	28.23	0.56	0.43	0.99
تونس	15.92	22.47	1.77	1.81	11.15	8.05	98.16	70.87	(0.93)	(17.05)	45.15	0.35	0.5	0.85
الجزائر	62.7	46.74	2.48	2.17	3.95	4.64	114.22	134.14	6.64	14.58	185.58	0.34	0.25	0.59
جيبوتي	0.49	3.34	0.45	0.76	92.92	22.8	59.58	14.62	(25.33)	(74.49)	1.25	0.39	2.68	3.08
السعودية	289.86	128.61	22.65	11.19	7.81	8.7	202.45	225.37	33.87	38.53	621.57	0.47	0.21	0.67
السودان	7.96	9.66	1.68	2.35	21.13	24.36	71.51	82.44	(16.61)	(9.63)	66.31	0.12	0.15	0.27
سوريا	12.8	22.87	9.17	9.18	71.66	40.12	99.97	55.97	(0.01)	(28.23)	52.03	0.25	0.44	0.69
العراق	64.31	37.94	2.17	8.84	3.38	23.3	24.6	169.52	(60.51)	25.79	149.71	0.43	0.25	0.68
عمان	43.98	24.74	6.81	9.1	15.47	36.79	74.79	177.79	(14.43)	28	66.74	0.66	0.37	1.03
قطر	101.45	24.54	7.3	4.36	7.2	17.78	167.42	413.42	25.21	61.05	157.02	0.65	0.16	0.8
القمر	9.29	0.22	2.2	0.03	23.67	13.13	7483	4148.8	97.36	95.29	0.56	16.63	0.4	17.03
الكويت	79.73	24.66	4.74	5.35	5.94	21.69	88.55	323.28	(6.07)	52.75	149.11	0.53	0.17	0.7
لبنان	3.94	19.46	1.58	2.5	40.12	12.85	63.2	20.24	(22.55)	(66.34)	40.23	0.1	0.48	0.58
ليبيا	36.29	19.55	1.3	2.99	3.58	15.31	43.45	185.65	(39.42)	29.99	64.05	0.57	0.31	0.87
مصر	28.2	58.46	7.96	7.31	28.23	12.51	108.88	48.24	4.25	(34.92)	235.2	0.12	0.25	0.37
المغرب	18.42	39.76	0.84	5.56	4.58	13.97	15.2	46.34	(73.61)	(36.67)	96.41	0.19	0.41	0.6
موريتانيا	2.5	3.23	7	0.21	280.11	6.56	3303.2	77.4	94.12	(12.74)	3.76	0.66	0.86	1.52
اليمن	8.21	12.13	1.2	3.92	14.66	32.29	30.74	67.69	(52.98)	(19.27)	31.7	0.26	0.38	0.64
المتوسط	1020.2	739.39	104.68	107.07	10.26	14.48	97.77	137.97	(1.13)	15.96	2356.5	0.43	0.31	0.75

() الارقام بين الاقواس سالبة - نسبة تغطية الصادرات إلي الواردات = الصادرات ÷ الواردات × 100

- د رجة المشاركة الإقتصادية = (الصادرات – الواردات) ÷ (الصادرات + الواردات) × 100

- الميل المتوسط للتصدير = قيمة الصادرات ÷ قيمة الناتج المحلي الاجمالي

- الميل المتوسط للاستيراد = قيمة الواردات ÷ قيمة الناتج المحلي الاجمالي

درجة الانفتاح الاقتصادي = قيمة الصادرات والواردات ÷ قيمة الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: جمعت وحسبت من صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أعداد مختلفة.

- معدل التبعية والاستقرار الاقتصادي لكل دولة علي حدي وفقاً لقيمة صادراتها ووارداتها:

يتضح من الجدول (8) تطور قيمة الصادرات والواردات العربية الكلية والبينية ومعدل التبعية والاستقرار الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة (2000 – 2013):

– بلغ متوسط قيمة الصادرات العربية الكلية حوالي 664.28 مليار دولار خلال فترة الدراسة بحد أدني بلغ نحو 239.90 مليار دولار عام 2001، وحد أقصي بلغ نحو 1245.49 مليار دولار عام 2013.

– كما يتضح أيضاً أن قيمة الصادرات البينية قد تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 17.94 مليار دولار عام 2000، وحد أقصي بلغ نحو 111.93 مليار دولار عام 2013 بمتوسط سنوي بلغ نحو 58.92 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وقد بلغت نسبة مساهمة الصادرات البينية إلي الصادرات العربية الكلية نحو 8.68% خلال فترة الدراسة.

– تراوحت قيمة الواردات العربية الكلية بين حد أدني بلغ نحو 159.15 مليار دولار عام 2000، وحد أقصي بلغ نحو 884.83 مليار دولار عام 2013 بمتوسط سنوي بلغ نحو 475.56 مليار دولار خلال فترة الدراسة.

– تراوحت قيمة الواردات البينية بين حد أدني بلغ نحو 15.49 مليار دولار عام 2000، وحد أقصي بلغ نحو 131.74 مليار دولار عام 2013 بمتوسط سنوي بلغ نحو 64.57 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وقد بلغت نسبة الواردات البينية إلي الورادات العربية الكلية حوالي 12.73% خلال فترة الدراسة.

– كما يتبين من الجدول السابق أيضاً أن متوسط التجارة البينية بين الدول العربية قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 16.72 مليار دولار عام 2000، وحد أقصي بلغ نحو 121.84 مليار دولار عام 2013 بمتوسط سنوي بلغ نحو 61.75 مليار دولار خلال متوسط فترة الدراسة.

– انحصر معدل التبعية الاقتصادية وفقاً لواردات الدول العربية الكلية والذي يوضح خارج قسمة الدخل في سنة ما علي قيمة الواردات الكلية في نفس السنة بين حدين.حد أدني بلغ نحو 22.57% وحد أقصي بلغ نحو 32.70% عام 2009، بمتوسط عام لفترة الدراسة بلغ نحو 28.71%.

– انحصر معدل التبعية الاقتصادية وفقاً للتجارة البينية بين الدول العربية والذي يوضح خارج قسمة الدخل في سنة ما علي قيمة الواردات البينية بين الدول العربية في نفس السنة بين حدين.حد أدني بلغ نحو 0.51% عام 2008 وحد أقصي بلغ نحو 1.49% عام 2002، بمتوسط عام لفترة الدراسة بلغ نحو 0.96% وهي نسبة متواضعة تظهر مدي تدني قيمة الواردات البينية للدول العربية وهذا عكس ما تدعو إليه الاتفاقيات الاقتصادية التجارية الموقعة بين الدول العربية.

– كما يؤكد معامل عدم الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية إلي الانخفاض الواضح للاستقرار في كمية الصادرات البينة ويظهر ذلك من خلال المتوسط العام والبالغ نحو 11.79%.

– كما يؤكد أيضاً معامل عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية إلي تضائل نسبة الواردات وعدم استقرارها ويظهر ذلك من خلال المتوسط العام والبالغ نحو 41.13%.

من خلال العرض السابق يتضح ضآلة قيمة ونسبة ما تمثله التجارة البينية مقارنة بقيمة التجارة الكلية بالإضافة إلي انخفاض قيمة ونسبة الصادرات والواردات البينية مقارنة بالصادرات والواردات الكلية وهذا ما يشير إلي أن الاتفاقيات الاقتصادية المتعددة بين الدول العربية لم تأتي ثمارها حتي الآن.

جدول (8) تطور قيمة الصادرات والواردات العربية الكلية والبينية ومعدل التبعية والاستقرار الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة (2000 – 2013).

السنوات	إجمالي الصادرات العربية (مليون دولار)	إجمالي الصادرات البينية العربية (مليون دولار)	نسبة مساهمة الصادرات البينية إلي إجمالي الصادرات العربية	إجمالي الواردات العربية (مليون دولار)	إجمالي الواردات البينية العربية (مليون دولار)	نسبة مساهمة الواردات البينية إلي إجمالي الواردات العربية	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط التجارة البينية [1]	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي)	اجمالي الدخل (مليون دولار)	معدل التبعية الاقتصادية للدول العربية	معدل التبعية الاقتصادية للتجارة البينية العربية	معامل عدم الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية	معامل عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية
2000	265.28	17.94	6.76	159.15	15.49	9.73	680.23	274	16.72	2.573	705	22.57	1.38	187.38	596.22
2001	239.9	18.4	7.67	169.26	16.9	9.98	671.05	278	17.65	2.498	694.44	24.37	1.44	28.25	43.01
2002	245.56	22.4	9.12	182.12	18.96	10.41	676.96	284	20.68	2.463	699.49	26.04	1.49	(0.23)	(11.44)
2003	304.76	27.57	9.05	214.05	22.9	10.70	755.99	291	25.24	2.687	781.92	27.38	1.37	(9.77)	(26.13)
2004	361.69	29.54	8.17	274.17	35.09	12.80	947.73	298	32.32	3.291	980.72	27.96	1.31	(23.59)	(13.56)
2005	493.26	39.83	8.07	351.53	45.08	12.82	1166.5	304	42.46	3.881	1179.82	29.80	1.09	(14.83)	(10.17)
2006	619.91	48.03	7.75	404.61	54.36	13.44	1393.7	309	51.20	4.513	1394.52	29.01	0.96	(12.47)	(9.06)
2007	704.14	58.92	8.37	512.15	66.24	12.93	1621.9	317	62.58	5.12	1623.04	31.55	0.80	(6.44)	(4.51)
2008	1006.85	84.88	8.43	693.93	93.7	13.50	2048.6	428	89.29	6.238	2669.86	25.99	0.51	19.42	18.66
2009	630.71	68.31	10.83	581.73	75.12	12.91	1781	335	71.72	5.31	1778.85	32.70	0.73	(13.73)	(15.17)
2010	847.55	86.33	10.19	650.01	94.59	14.55	2081.3	343	90.46	6.061	2078.92	31.27	0.70	(1.10)	(3.62)
2011	1116.52	100.35	8.99	746.97	111.27	14.90	2457.1	351	105.81	6.994	2454.89	30.43	0.61	5.20	3.28
2012	1245.49	110.49	8.87	833.34	122.6	14.71	2693.8	350	116.55	7.688	2690.80	30.97	0.55	6.76	4.49
2013	1218.28	111.93	9.19	884.83	131.74	14.89	2768.9	359	121.84	7.71	2767.89	31.97	0.54	0.29	3.79
المتوسط	**664.28**	**58.92**	**8.68**	**475.56**	**64.57**	**12.73**	**1553.21**	**322.93**	**61.75**	**4.79**	**1607.16**	**28.71**	**0.96**	**11.79**	**41.13**
الإنحراف المعياري	**355.52**	**33.47**	**-**	**249.19**	**39.44**	**-**	**739.80**	**40.15**	**36.43**	**1.87**	**774.32**	**2.97**	**0.36**	**-**	**-**
معامل الإختلاف	**0.54**	**0.57**	**-**	**0.52**	**0.61**	**-**	**0.48**	**0.12**	**0.59**	**0.39**	**0.48**	**0.10**	**0.37**	**-**	**-**
b	**83.65**	**8.10**	**-**	**60.54**	**9.59**	**-**	**179.66**	**7.54**	**8.85**	**0.45**	**180.98**	**0.61**	**-0.08**	**-**	**-**
معدل التغير	**12.59**	**13.75**	**-**	**12.73**	**14.85**	**-**	**11.57**	**2.33**	**14.33**	**9.46**	**11.26**	**2.11**	**-8.73**	**-**	**-**

( ) الارقام بين الاقواس سالبة **متوسط التجارة البينية = (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2** **إجمالي الدخل = متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي × عدد السكان**

معدل التبعية الاقتصادية =(قيمة الواردات في سنة ما ÷ إجمالي الدخل في نفس السنة) × 100

معامل عدم الاستقرار = | ص – ص^| ÷ ص^ × 100 | حيث(ص) الواردات أو الصادرات البينية ، (ص^) الواردات أو الصادرات البينية المقدرة

المصدر:جمعت وحسبت من صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، أعداد مختلفة.

[1] تم احتساب متوسط التجارة البينية (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2 بغرض إزالة تأثير الفروق الإحصائية بين هذه الصادرات والواردات على الاتجاهات العامة للتجارة البينية، حيث أنه يفترض نظرياً أن قيمة الواردات البينية العربية هي قيمة الصادرات البينية العربية نفسها زائدة تكاليف الشحن والتأمين (CIF) ولكن يلاحظ عملياً اختلاف هذه القيم حيث تظهر البيانات المجمعة من المصادر الوطنية أن قيمة الصادرات البينية أعلى من قيمة الواردات البينية على أساس(CIF). وتعزى هذه الاختلافات لأسباب عديدة مثل تسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن الصادرات الوطنية،

أهم المعوقات والمحددات التي تحد من تطبيق الاتفاقيات التجارية العربية الموقعة فيما بينهم:

1- فرض قيود غير جمركية: وتتمثل في القيود النقدية، وتعقيد الإجراءات المصرفية بالإضافة إلي أن عدد من الدول العربية تمنع الإستيراد بحجة حماية الإنتاج المحلي.
2- تطبيق نظام صارم لمعايير الجودة: مثل تشدد بعض الدول العربية في الشروط التي تطبقها للسماح بدخول السلع العربية المستوردة وبطريقة تؤدي إلي عرقلة تنفيذ الاتفاقيات التجارية العربية، بالإضافة إلي كثرة الشهادات المطلوب الحصول عليها للاستيراد.
3- فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عند الإستيراد: مثل رسوم الترخيص للاستيراد أو رسوم مكملة للاستيراد وهذه الرسوم تعد مخالفة للاتفاقية لأنها تفرض علي السلع العربية المستوردة ولا تفرض علي السلع المحلية المماثلة.
4- غياب آلية متابعة التطبيق لدي الدول الأعضاء: حيث تحتاج متابعة التطبيق إلي آلية متابعة مستمرة داخل الدول الأعضاء، وكذلك المتابعة الذاتية، وهذه الآلية لا تزال غائبة.
5- الازدواجية الموجودة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية: حيث أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يقوم إلي جانب المجلس الاقتصادي العربي بالعمل الاقتصادي المشترك لذا تتشابه الاختصاصات والمهام بين المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
6- التخلف التكنولوجي والتبعية للدول غير العربية.

ملخص و توصيات الدراسة:

تأتى قضية الأمن الغذائى على رأس أولويات صانعى القرار السياسى بالدول العربية نظراً لأرتباط الحياة بالغذاء فعلى الرغم من أن الدول العربية تمتلك الموارد البشرية و الأرض و المياه و التى لو أحسن استغلالها لتحقق الأمن الغذائى و الأكتفاء الذاتى و تم الحد من الفجوة الغذائية إلا أن الدول العربية تعمل منفردة و لم تستثمر الأتفاقيات التجارية الموقعة فيما بينهم و الهادفة إلى تنشيط التجارة البينية و أن يكون الانتاج وفقا للميزة النسبية لكل دولة ولا يكون بقرارات عشوائية .

و قد تم إجراء هذه الدراسة الاقتصادية بهدف التعرف على واقع الأمن الغذائى العربى و التجارة البينية فى ظل الأتفاقيات الاقتصادية و التجارية ، و لأنجازها استخدمت الدراسة البيانات الثانوية المنشورة و غير المنشورة و تضمنت الطريقة البحثية استخدام كلاً من التحليل الوصفى و الكمى المناسب لتلك النوعية من البيانات و التى ساهمت فى استخلاص النتائج التى تحقق اغراض البحث .

وقد توصلت الدراسة من خلال مراحلها المختلفة إلي العديد من النتائج والتي لعل من أهمها:

– بلغ اجمالي المنتج من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 252.79 مليون طن، بينما بلغ اجمالي المستهلك حوالي 408.35 مليون طن بحجم فجوة غذائية تقدر بنحو 155.56 مليون طن وبنسبة تمثل نحو 61.54% من إجمالي الإنتاج خلال الفترة (2010–2012).

– بلغ اجمالي ما تم تصديره خلال فترة الدراسة من الغذاء حوالي 23.18 مليون طن بقيمة تبلغ نحو 18.32 مليار دولار، بينما تم استيراد حوالي 212.08 مليون طن بقيمة تبلغ نحو 87.13 مليار دولار بعجز بلغ حوالي 188.90 مليون طن بقيمة تبلغ نحو 68.81 مليار دولار تتحملهم الخزانة العربية.

– جاء إجمالي الحبوب والقمح واللحوم والزيوت والشحوم والذرة في مقدمة السلع المستوردة، حيث تستنفذ وحدها حوالي 21.43، 10.02، 7.13، 4.78، 4.66 مليار دولار خلال فترة الدراسة.

– وبمقارنة الوضع وما كان عليه عام 2000 بعام 2012 من حيث نسبة الاكتفاء الذاتي فقد اتضح إنخفاضها في كلاً من السكر الخام، والزيوت النباتية، والحبوب، والدقيق، والقمح من حوالي 34.4%، 43.3%، 44.7%، 47.7%، 62،70% عام 2000 إلي نحو 27%، 41.6%، 43.3%، 46.4%، 48.8% عام 2012.

– بلغ المتوسط العام لإجمالي قيمة الصادرات العربية الكلية خلال الفترة (2000 – 2013) حوالي 664.28 مليار دولار، بينما بلغ متوسط إجمالي قيمة الصادرات البينية خلال فترة الدراسة حوالي 58.92 مليار دولار بنسبة بلغ متوسطها نحو 8.68% فقط، أي يصدر لغير الدول العربية نحو 91.32% مما يشير إلي ضآلة حجم التجارة البينية العربية.

– بلغ المتوسط العام لإجمالي قيمة الواردات العربية الكلية خلال الفترة حوالي 475.56 مليار دولار، بينما بلغ متوسط إجمالي قيمة الواردات البينية حوالي 64.57 مليار دولار بنسبة تمثل نحو 12.73% فقط، بينما يستكمل حوالي 87.27% من قيمة الواردات الكلية من خارج الدول العربية وهذا عكس ما تدعو إليه الاتفاقيات الاقتصادية المتعددة التي وقعتها الدول العربية فيما بينها.

– بلغ المتوسط العام لدخل الفرد علي مستوي الدول العربية ككل خلال فترة الدراسة حوالي 4.79 ألف دولار، حيث بلغ الحد الأدني حوالي 2.46 ألف دولار عام 2002 وحد اقصي بلغ نحو 7.71 ألف دولار عام 2013 نتيجة لإرتفاع سعر البترول خلال السنوات الاخيرة.

– بلغ المتوسط العام لنسبة التبعية الاقتصادية والمنسوبة لقيمة الواردات إلي إجمالي الدخل الكلي للدول العربية خلال سنة معينة حوالي 28.71% بحد أدني بلغ نحو 22.57% عام 2000 وحد أقصي بلغ نحو 32.70 عام 2009 والملاحظ أنه أعلي بكثير من التبعية الاقتصادية للتجارة البينية والتي بلغ نحو 0.96% فقط.

– أخذ معدل المشاركة الاقتصادية للصادرات البينية نسبة سالبة في أكثر الدول العربية خلال فترة الدراسة وكذلك معدل المشاركة الاقتصادية في التجارة الكلية، مما يشير إلي تضائل كمية الصادرات البينية والكلية للدول العربية.

– تشير قيمة الصادرات والواردات الكلية لمجموعة الدول العربية كل دولة علي حدي خلال فترة الدراسة (2009 – 2013) إلي أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولي من حيث التصدير بمتوسط بلغ نحو 289.86 مليار دولار بنسبة بلغت نحو 28.41% من متوسط إجمالي الصادرات الكلية للدول العربية والبالغ نحو 1020.20 مليار دولار، بينما احتلت الإمارات المرتبة الأولي من حيث قيمة الواردات بمتوسط بلغ نحو 210.48 مليار دولار بنسبة تمثل نحو 28.47% من المتوسط العام لإجمالي الواردات الكلية للدول العربية ككل خلال فترة الدراسة.

– جاءت أيضاً المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولي من حيث الصادرات البينية بمتوسط بلغ نحو 22.65 مليار دولار بنسبة بلغت نحو 21.64% من المتوسط العام لإجمالي الصادرات البينية، كما احتلت الإمارات المرتبة الأولي من حيث قيمة الواردات البينية بمتوسط بلغ نحو 19.28 مليار دولار بنسبة تمثل نحو 18% من المتوسط العام لإجمالي الواردات العربية خلال فترة الدراسة.

– بلغ المتوسط العام لنسبة قيمة الصادرات البينية للصادرات الكلية نحو 10.26%، بينما بلغ المتوسط العام لنسبة قيمة الواردات البينية للواردات الكلية نحو 14.48% وهو ما يؤكد ما سبق التوصل إليه.

– بلغ الميل المتوسط للصادرات حوالي 0.43، بينما بلغ الميل المتوسط للواردات حوالي 0.31 أما درجة الإنفتاح الاقتصادي والمنسوب لقيمة الصادرات والواردات لقيمة الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ حوالي 0.75 وهذا ما يشير إلي ضآلة قيمة الصادرات والواردات والانفتاح الاقتصادي للدول العربية خلال فترة الدراسة.

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنها توصي بالآتي:-

1- اتباع سياسة التوسع الرأسي بزيادة الإنتاج والتوسع الأفقي بزيادة المساحات المزروعة .

2- اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المتعددة بين الدول العربية لزيادة حجم التجارة البينية من خلال استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبري.

3- يشكل مجلس علمي متخصص لإختيار ما ينتج في كل دولة من الدول العربية وفقاً للميزة النسبية لتحقيق متطلبات السوق العربية ولا يترك حرية الأنتاج إختيارية لكل دولة.

4- الاستغلال الامثل لجميع الموارد العربية من خلال معهد علمي ينشأ خصيصاً لهذا الغرض تجري فيه الابحاث العلمية لخلق التكنولوجيات التي تتناسب مع طبيعة الدول العربية ومواردها المتاحة.

5- تغيير القوانيين والتشريعات العربية التي تحد من سيطرة نوعية الحكم السياسي لكل دولة علي النظام الاقتصادي العربي وحرية انتقال العمالة ورأس المال وتنفيذ الاتفاقيات التجارية العربية.

6- تنشيط دور الصناديق والمؤسسات الإنتمانية العربية والإقليمية والدولية في التنمية الزراعية (صندوق الكويت، و أبو ظبي، والسعودية للتنمية الاقتصادية، وصندوق النقد العربي، والهيئة العربية للاستثمار وغيرها).

7- تعريب الوظائف بالدول العربية والاستغناء عن العمالة الأجنبية وحرية انتقال العمالة العربية من دولة لأخري.

المراجع:

1- أشرف عبدالله الفتياني، محمد مصطفي خليفة، (دكاترة)، التوجه الاقتصادي لصادرات بعض المحاصيل الرئيسية المصرية في الاسواق العالمية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر، .2012

2- ألفت علي ملوك،(دكتور)، التجارة البينية للسلع الزراعية وفرص التكامل بين الدول العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر، .2012

3- المنظمة العربية للتمية الزراعية، قطاع الزراعة والمياه.2011.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، 2013.

5- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، 2012.

6-حمدى الصوالحى ،(دكتور) ،أثر تنفيذ منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الزراعية العربية ،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد الأول، مارس، 2003.

7- سامي عفيفي، (دكتور)، مجلس التعاون الخليجي،المؤتمر الدولي الأول لمركز بحوث الدراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان،.2000

8- سمية كبير، أداء التجارة العربية والبينية(2000 -2004)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر.

9- سمير فخري مجلع، أحمد محمد فراج قاسم،(دكاترة)، إمكانية زيادة فرص التكامل الاقتصادي لتجارة الحاصلات الزراعية العربية البينية، مجلة العلوم الزراعية والبيئية،جامعة الأسكندرية، عدد(1)، مجلد (5)، 2006.

10- صندوق النقد العربي، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، أبريل2012 .

11- عبد الرازق حمد حسين،(دكتور)، التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (1)، العدد(1)، .2011

12- عبد المالك بضياف،(دكتور)، قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته،مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد (8)، العدد (1/15) ،جامعة قالمة الجزائر، .2014

13- لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012.

14- محمد كامل ريحان، (دكتور)، وآخرون، تنمية التجارة الزراعية العربية البينية من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون التجاري العربي، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين، 26 -27 سبتمبر، 2001.

"**An Economic Study of The Reality of the Arab Food Security and Intra-OIC trade in the light of the economic and trade agreements".**

Prof. Dr. Samir Mohammed Attia Arram Dr. Manal Mohammed Sami Khattab Dr..doaa Samir Mohammed.
Chief Researcher full-time Senior Researcher Researcher
Agricultural Research Center - Agricultural Economics Research Institute

Summary and recommendations of the study:
Comes issue of food security a top priority for decision-makers Political Arab countries due to the correlation of life with food Despite the fact that the Arab countries have the human resources, land, and water, which, if properly exploited to achieve food security and self-sufficiency and has been the reduction of the food gap, but the Arab countries working alone and did not invest trade agreements signed between them and aimed to revitalize bilateral trade and production to be in accordance with comparative advantage of each State shall not be random decisions.
And it has been conducting these economic study in order to identify the reality of Food Security Arab and intra-regional trade in light of the economic agreements and trade, and to complete the study used published secondary data and unpublished and included research method using both descriptive analysis and appropriate quantitative for those types of data which contributed to draw conclusions, which check for research purposes.
The most important findings and recommendations:
1. There is a gap between the production and consumption of Arab food estimated at 155.56 million tons, the order represents 61.54% of the total production during the (2010-2012)
2. decreased the proportion of self-sufficiency of raw sugar and vegetable oils, grains and flour and wheat to reach about 27%, 41.6%, 43.3%, 46.4%, 48.8% in 2012
3. The total value of imports rose for the Arab States of about 460.82 billion average for the period (2005-2009) to about 707.45 billion average for the period (2010-2012), an increase valued at $ 246.63 billion borne by the Treasury and the Arab imports according to each individual country.
4. Total value of agricultural imports and food from around 51.47, 41.84 billion dollars as an average for the period (2005-2009) to about 83.37, 92.92 billion dollars as an average for the period (2010-2012), also increased the proportion of agricultural imports from about 81.3% during the first period to to 83.47% during the second period.
5. overall average of total Arab imports during the period reached 475.56 billion dollars, while the total value of intra-imports reached about 64.75 billion by accounting for about 12.7%, while completed about 87.27% of the total value of imports from outside the Arab countries.
So the study recommends the following:
1. change the laws and Arab legislation allowing the free movement of labor and capital and the implementation of economic agreements and trade.
2. Arabization of jobs in Arab countries and lay off foreign workers.
3. Production to be the Arab countries according to comparative advantage and not to select each state separately.